دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، عرض تجربتي ماليزيا وباكستان

The role of Islamic finance in achieving the objectives of economic development -View the experiences of Malaysia and Pakistan -

د. العابد برينيس شريفة

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر

cherifa_lmd@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2018/12/23 تاريخ القبول: 2019/08/02

الملخص: هدفت الدراسة إلى تبيان مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لما يتميز به هذا التمويل من خصائص ذاتية تجعله قادرا على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار كون أساليب عمله تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية. تعرض هذه الدراسة التجربة الماليزية والباكستانية في التمويل الإسلامي، واللتان تعدان من أهم النماذج في تطبيق المبادئ الإسلامية في القطاع الاقتصادي وذلك باستخدام منهج دراسة الحالة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هاتين التجربتين ارسلتا رسالة واضحة تدعو فيها كل الاقتصادات الإسلامية وغير الإسلامية إلى تبني نظام بديل مواز للنظام التقليدي، مما يتيح هامشا كبيرا من الحرية للمستثمرين وكذا العملاء في اختيار العمل بالصيغة المناسبة وبأقل المخاطر، وبذلك يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، التنمية الاقتصادية، ماليزيا، باكستان.

Abstract : This study aims to investigate the contribution of Islamic finance in achieving economic and social development this is because of the characterization of this funding of self-characteristics grown the nature of this work male it is capable of the face of risk and the tendency to stability because his methods of work based on assets real no fake. This is study presents the Malaysian and Pakistani experience in the Islamic orientation; wish is one of the most important models in the context of the application of Islamic principle in the economic sector using the case study methodology.

This study reached a set results. The most important these experiments successful. Sent a clear message let in which each economy Islamic or not Islamic to the need to build system alternatives parallel to the rules of the traditional allowing the margins of grand freedom for the investors and customers to choose the work as the way the appropriate and the lowest risk.

***Key Words*:** Islamic finance, Islamic banks, Economical development, Malaysia, Pakistan.

JEL Classification : E62, F43, G32

*مرسل المقال: العابد برينيس شريفة (cherifa_lmd@yahoo.com).

المنارة للاستشارات

www.mar

المقدمة:

لقد أصبح الاهتمام بالمصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي ظاهرة واسعة الانتشار وذلك باتساع الاهتمام بالإسلام وتأثيره المتسارع في الساحة الدولية على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية. ولم يعد تدخل الدين في الاقتصاد وعالم المال والأعمال من المسائل المحظورة أو المثيرة للتساؤل والاستغراب حتى في أعرق النظم التي لا تعير اهتماما للدين والقيم الدينية وترفض ربط التشريعات والقوانين بها في المجتمع.

حققت الخدمات المالية الإسلامية خلال السنوات الماضية نجاحا كبيرا ونمو متميزا، وسجلت حضورا قويا في أوساط القطاع المصرفي والمالي، لكن على الرغم من نمو العمليات المصرفية الإسلامية إلا أن شأنها في ذلك شأن العمليات المصرفية التقليدية في العالم الإسلامي تعاني العديد من المشكلات والتحديات المتعلقة بالمخاطر التي تتخلل صيغ التمويل والعمليات المصرفية الإسلامية وكيفية إدارتها.

أصبحت عدة دول اليوم مثل ماليزيا وباكستان تقدم عددا كبيرا من الخدمات المصرفية الإسلامية وهو ما ساهم في تسجيل نمو سريع على مستوى صناعة التمويل الإسلامي واستقطاب أكبر المؤسسات المالية العالمية، ما جعلها وجهة يختارونها لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي.

إشكالية الدراسة: على ضوء ذلك يمكن إبراز إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي:

كيف يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في تجربتي ماليزيا وباكستان؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع، يتم اختبار الفرضيات التالية:

- توجد عدة صيغ إسلامية تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الدول محل الدراسة.
- التمويل الإسلامي ناجح في الدول محل الدراسة من خلال أساليب التمويل التي يعتمدها.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في التركيز على موضوع التمويل الإسلامي وصيغه المختلفة الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. أما الأهمية التطبيقية للدراسة تكمن في عرض تجربتي ماليزيا وباكستان اللتان ركزا على التمويل الإسلامي وتطوير المؤسسات الإسلامية وتوضيح كيفية مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية، وهذا لاستخلاص أهم السبل المفروض إتباعها من أجل تنمية وتمويل الاقتصاد من خلال صيغ التمويل الإسلامي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- تسليط الضوء حول دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- عرض تجربتي ماليزيا وباكستان في التمويل الإسلامي بغية تبيان دوره في دعم المشاريع الاستثمارية والتجارية وتنويع الاقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.mar

- تحفيز الدول الراغبة في تفعيل نشاطها الاقتصادي على الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامي التي توفرها البنوك والمؤسسات الإسلامية.

حدود الدراسة: تتبلور حدود البحث فيما يلي:

- **الحدود الزمنية:** تركزت الدراسة في كل تجربة إلى غاية آخر سنة تم التصريح فيها ببيانات حول الموضوع، واختلفت حدود الدراسة من تجربة إلى أخرى وذلك راجع إلى المعلومات المتوفرة.
- **الحدود المكانية:** عرض تجربتي ماليزيا وباكستان في مجال التمويل والصيرفة الاسلامية وتوضيح مساهمتهما في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بغرض الاستفادة من هاتين التجربتين لتحفيز الدول الراغبة في التوجه الإسلامي لدعم التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة: حتى تتم الإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة سابقا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل بعض جوانب الدراسة كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة لدراسة تجربتي ماليزيا وباكستان في مجال التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، واستخلاص أهم مقومات نجاحهما.

الدراسات السابقة: بعد التعرف على الدراسات والأبحاث السابقة حول التمويل الإسلامي تم حصرها في دراسات ركزت على تمويل الصيغ الإسلامية للاقتصاد ومشاريع التنمية الاقتصادية، وأبحاث ركزت على دراسة حالة بنوك إسلامية، وهو ما يبين أهمية هذه الدراسة التي تعرض تجربتي باكستان وماليزيا في التمويل الإسلامي بغية الاستفادة منهما، وفيما يلي يتم عرض بعض الدراسات السابقة:

دراسة: الطيبي، (1992م): هدفت الدراسة إلى إيجاد البديل للبنوك الربوية والمتمثل في الصيغ الإسلامية ودورها الهام في تقديم خدمات مصرفية غير ربوية، وتمويل العمليات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وكانت أبرز نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية تدعم التنمية الاقتصادية في أنحاء العالم الإسلامي، فهي لديها القدرة على رفع مستوى الحياة في المجتمع الإسلامي إلى المستوى اللائق، كما خلصت الدراسة إلى أن مشكلة التخلف الاقتصادي في دول العالم الإسلامي إنما يخلقها غياب المنهج الإسلامي في المعاملات المالية.

دراسة: ساعد، (2017م): ركزت الدراسة على تحليل الجوانب النظرية كالكفاءة التمويلية في المصارف الإسلامية، وطبيعة المعاملات المالية الإسلامية وأهم القواعد الفقهية الإسلامية التي تقوم عليها، كما عرضت واقع آليات التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الماليزي باعتباره نموذجا رائدا يجمع بين العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن صيغ التمويل الإسلامي تعد البديل المناسب، كما أن البنوك الإسلامية الفردية هي الأكثر كفاءة من حيث التقنية والتكلفة وكفاءة التخصيص من البنوك التقليدية.

المنارة للاستشارات
www.mar

1. الانتشار العالمي للتمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية

يتمثل التمويل الإسلامي في تقديم خدمات مالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يشجع التمويل الإسلامي أطراف المعاملة المالية على تقاسم المخاطر والأرباح، (براساد، 2015،ص51) ويشهد التمويل الإسلامي نمو متسارعا كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر، فقد زاد عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية في العالم من نحو 349 مؤسسة في العام 2013 إلى 360 مؤسسة بنهاية عام 2014 تعمل في 37 دولة، وهي تقسم بين 250 مسجلة كمؤسسات إسلامية بالكامل، و110 مؤسسات تقليدية تقدم خدمات مالية إسلامية عبر نوافذ متخصصة.

ووفقا لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية 2014، بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 80% من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة تستوعب المتعاملين عربيا ودوليا. (اتحاد المصارف العربية، 2016)

والشكل الموالي يوضح تطور حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة من سنة 2007م إلى سنة 2018م.

شكل رقم 01: مجموع أصول التمويل الإسلامي (2007-2018)

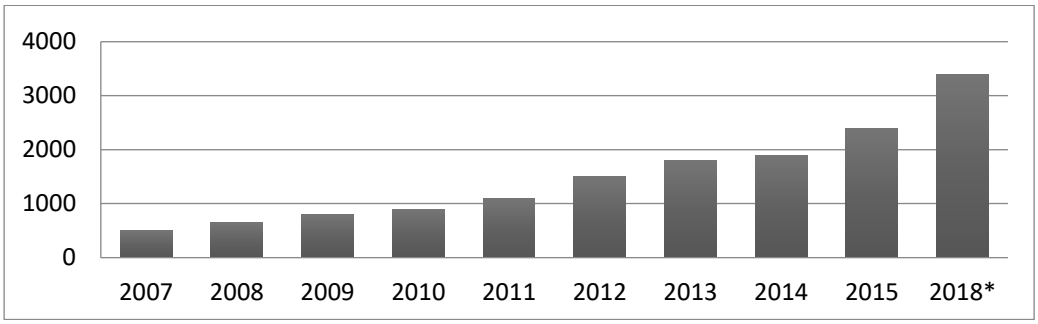

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- اتحاد المصارف العربية، تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، متاح على الموقع الالكتروني www.uabonline.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/09/20.
- بنك نيجارا ماليزيا، تقرير التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة، 15 جانفي 2016، ص1، متاح على الموقع الالكتروني www.mifc.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/10/25.
- البيانات الخاصة بسنة 2018 توقعات وفق تقرير التمويل الإسلامي.

يتضح من الشكل أن هناك تطور متزايد في حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إذ بلغ معدل النمو السنوي للأصول الإسلامية خلال الفترة 2007-2014 حوالي 15.7%، وتقدر حاليا مجموع الأصول المالية العالمية في صناعة التمويل الإسلامي 2 تريليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يصل حجم هذه الأصول بنهاية عام 2018 إلى 3.4 تريليون دولار.

المنارة للاستشارات
www.mar

تشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي وتحتل أصول هذه المصارف حوالي 80% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي تليها السندات الإسلامية (أو الصكوك) بنسبة 15% ثم الصناديق الإسلامية الاستثمارية بنسبة 4%، وأخيرا صناعة التأمين الإسلامي (أو التكافل) بنسبة 1%، والجدول الموالي يوضح حجم أصولهم خلال سنة 2013.

جدول رقم 01: قطاعات التمويل الإسلامي 2013

القطاع	حجم الأصول (مليار دولار)
الصيرفة الإسلامية	985
الصكوك	251
الصناديق الإسلامية	44
التكافل	26
التمويل المتناهي الصغر	0.628
المجموع	1.306.628

المصدر: اتحاد المصارف العربية، تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، متاح على الموقع الالكتروني www.uabonline.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/09/20.

يتركز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يوجد حوالي 78.9% من أصول المؤسسات المالية، وتستحوذ دول الخليج العربية على نسبة 40.3%من أصول هذه المؤسسات حول العالم، في حين باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستحوذ على نسبة 38.6% من الأصول المالية الإسلامية، وفي المقابل تستحوذ آسيا على نسبة 18.7% من الأصول الإسلامية، ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء على نسبة 0.8%، وأوروبا وأمريكا واستراليا مجتمعة على نسبة 1.7%.

جدول رقم 02: توزيع الأصول الإسلامية بحسب الأقاليم (مليار دولار) (2012–2014)

	2012	2013	2014
دول مجلس التعاون الخليجي	404.90	496.942	561.01
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون دول الخليج العربية	487.43	489.755	537.09
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ضمنها دول الخليج العربية	892.32	986.698	1.098.10
إفريقيا جنوب الصحراء	10.73	10.365	10.56
أسيا	208.48	248.586	259.48
استراليا وأوروبا وأمريكا	54.72	21.704	23.53
المجموع	1.166.26	1.267.36	1.391.68

المصدر: نفس المرجع السابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/09/20.

المنارة للاستشارات
www.mar

وكانت قطر واندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا أسرع الأسواق نموا في قطاع المصارف الإسلامية حسب تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية، إذ بلغت قيمة الأصول في هذه الدول مجتمعة حوالي 753 مليار دولار عام 2014، مسجلة نموا سنويا نسبته 18% بين عامي 2009 و2013، كما من المتوقع أن يرتفع إلى 19% بين 2014-2019،وفي الجدول الموالي ترتيب أول 10 دول بحسب مجموع الأصول الإسلامية.

جدول رقم 03: ترتيب أول 10 دول بحسب مجموع الأصول الإسلامية 2014

		مجموع أصول المؤسسات الإسلامية (مليار دولار)	النسبة المئوية من مجموع العشرة دول (%)	عدد المؤسسات الإسلامية العاملة
1	**إيران**	517.0	38.83	29
2	**السعودية**	257.1	19.31	40
3	**ماليزيا**	204.1	15.33	37
4	**الإمارات**	105.8	7.94	20
5	**الكويت**	80.4	6.04	27
6	**قطر**	59.3	4.45	9
7	**البحرين**	56.6	4.25	32
8	**اندونيسيا**	19.1	1.43	54
9	**بنغلاديش**	19.0	1.43	24
10	**تركيا**	13.1	0.98	01
	المجموع	1.331.5	100	273

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نفس المرجع السابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/09/20.

تطورت الصيرفة الإسلامية بشكل كبير وحققت نسب نمو فاقت بشكل واضح نسب نمو المصارف التقليدية، حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة 2009-2012 حوالي 11% للمصارف الإسلامية مقابل 6.8% للتقليدية، وفي عام 2012 بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية في أكبر 20مصرف إسلامي 12.6% مقابل 15% في أكبر 20 مصرف تقليدي. لكن من المتوقع أن تؤدي مشاريع إعادة الهيكلة التي بدأت عام 2011 في عدد من المصارف الإسلامية البارزة إلى تعزيز ورفع مستوى القطاع المصرفي الإسلامي وزيادة الأرباح، والجدول التالي يعرض أصول وأداء أكبر 20 مصرف إسلامي في العالم.

المنارة للاستشارات
www.mar

جدول رقم 04: أصول وأداء أكبر 20 مصرف إسلامي في العالم– 2013

	المصرف	البلد	الأصول (مليار دولار)	العائد على الأصول (%)	العائد على حقوق الملكية (%)
1	**مصرف الراجحي**	السعودية	71.29	2.95	21.62
2	**بنك مسكن**	إيران	54.62	0	5.42
3	**بيت التمويل الكويتي**	الكويت	52.29	0.60	4.36
4	**بنك ملي**	إيران	37.84	0.44	8.72
5	**Amislamic Bank Berhad**	ماليزيا	33.79	0.01	13.62
6	**Maybank Islamic Berhad**	ماليزيا	29.90	0.97	19.50
7	**بنك دبي الإسلامي**	الإمارات	25.96	1.21	11.99
8	**Bank Kerjasama Rakyat Malaysia Berhad**	ماليزيا	25.96	2.19	16.43
9	**Bank Sadert Iran**	إيران	24.32	1.00	18.14
10	**بنك أبو ظبي الإسلامي**	الإمارات	23.32	1.40	9.52
11	**بنك قطر الإسلامي**	قطر	20.10	1.70	10.82
12	**مجموعة البركة المصرفية**	البحرين	19.06	36.64	0.24
13	**CIMB Bank Berhad**	ماليزيا	18.75	1.38	21.08
14	**البنك الإسلامي للتنمية**	السعودية	17.62	1.00	1.64
15	**مصرف الريان**	قطر	16.93	2.44	15.68
16	**Standard Chartered Bank Malaysia Berhad (Saadiq)**	ماليزيا	15.65	1.29	17.48
17	**مصرف الإنماء**	السعودية	14.40	1.36	4.40
18	**بنك الجزيرة**	السعودية	13.59	0.98	9.99
19	**Bank Sepah**	إيران	12.76	0.10	3.15
20	**Parisan bank**	إيران	12.59	2.20	27.29

المصدر: اتحاد المصارف العربية، تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، متاح على الموقع الالكتروني www.uabonline.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/09/20.

2. التوقعات المستقبلية للتمويل الإسلامي بحلول 2020

بعد أن تجاوزت الأصول المصرفية الإسلامية في كل من "تركيا، اندونيسيا، البحرين، باكستان، السعودية، الإمارات، ماليزيا، قطر، الكويت" 920 مليار دولار في عام 2015، من المتوقع أن يصل معدل النمو السنوي المركب إلى 14% خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020، كما من المتوقع أن تصل القيمة الإجمالية للأصول إلى 1.8 تريليون دولار عبر هذه الأسواق التسع المهمة التي تعد بمثابة المحفز الرئيسي للسوق والتي تطمح لتحقيق المزيد من الربح والنمو، (ارنست ويونغ ،2016، ص18) والشكل الموالي يوضح ذلك.

المنارة للاستشارات
www.mar

شكل رقم 02: الوضع المحتمل لقيمة الأصول الإسلامية لأهم الأسواق بحلول 2020

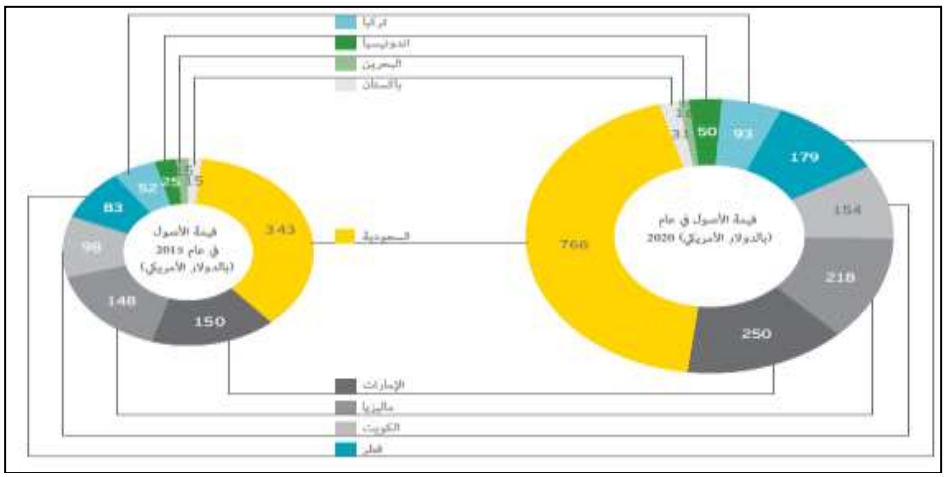

المصدر: ارنست ويونغ، تقرير القدرة التنافسية للمصارف العالمية الإسلامية، 2016، ص 18، المتاح على الموقع الالكتروني http://www.ey.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/10/10.

بناء على التوقعات المستقبلية المتعلقة بأصول القطاع المصرفي فإن كل من السعودية وقطر وباكستان والإمارات وتركيا سيكون لهم دور هام في النمو حيث تم تحديدهم وفقا لمتوسط معدل النمو السنوي وأصول القطاع المصرفي كما هو موضح في الشكل الموالي.

شكل رقم 03: التوقعات الخاصة بالقطاع المصرفي

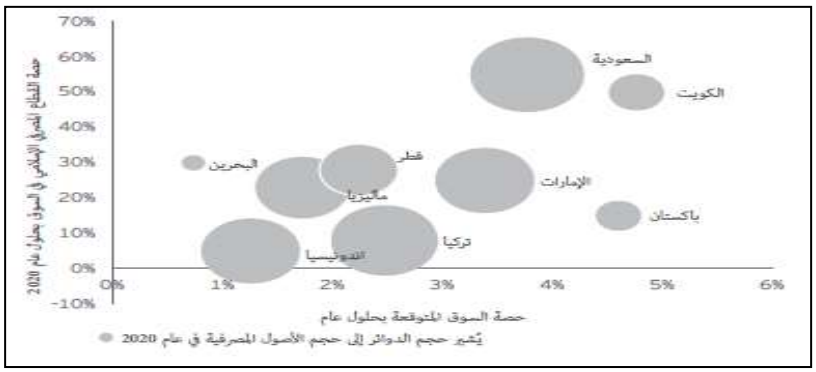

المصدر: نفس المرجع السابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/10/10.

كما يتوقع أن المصارف الإسلامية في كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر سيكون لها دور رئيسي من حيث حصة القطاع المصرفي في السوق بحلول 2020، (ارنست ويونغ ،2016، ص19) كما بدأت في السنوات الأخيرة البنوك الإسلامية تعمل في عدة بلدان مثل الدانمرك وفرنسا ونيجيريا وسويسرا وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة، وإضافة إلى ذلك قام عدد من البنوك الأوروبية والأمريكية الكبيرة بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية مثل سيتي بنك وإتش إ سبي سي، كما توجد في المملكة المتحدة خمسة بنوك متخصصة في التمويل الإسلامي وأكثر من 20

المنارة للاستشارات
www.mar

بنكا يقدم منتجات إسلامية وهذا ما يؤكد الهدف الذي طمح إلى تحقيقه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون حيث صرح في المنتدى الاقتصادي الإسلامي لعام 2013 أنه يريد أن يرى لندن "وقد أصبحت واحدة من أكبر مراكز التمويل الإسلامي في العالم أجمع"..(براساد، 2015، ص50)

3. تجربة ماليزيا في التمويل الإسلامي

يعد النظام المصرفي والمالي الإسلامي في ماليزيا النموذج الأمثل للاقتصاد الإسلامي المتطور وساعده على هذا التنامي الاقتصادي الكبير وجوده في بيئة تتصف بالحرية والتنافس والاندماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي الماليزي والساحة المالية الإسلامية العالمية.

1.3. التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا

إن بداية ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبيا، لكن مع ذلك شهد تطورا سريعا وملحوظا في وقت مبكر، حيث كانت البداية الأولى للتوجه الإسلامي في مجال الصيرفة للبلاد سنة 1983 عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلامية الذي يسمح بإنشائها تماشيا مع الصناديق التي تم استحداثها في الستينيات التي يطلق عليها صناديق الحجاج التي تدعم الماليزيين في تأدية مناسك الحج إلى مكة المكرمة.

تتلخص مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا إلى ما يلي: (Sudin Haron,1999)

أ. الفترة الأولى (1983م إلى 1992م):

تعد الفترة الممتدة من 1983م إلى 1993م بالفترة التجريبية حيث تم إنشاء بنك (BIMB) Islam Berhad Malaysia سنة 1983م بموجب قانون المصارف الإسلامية، بهدف جس نبض موقف المشهد المصرفي المحلي والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى للتجربة الماليزية في التمويل الإسلامي.

ب. الفترة الثانية (1993م إلى 1999م):

في 1993م أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد (IBS) 1993 عندما قدم " Bank Negara Malaysia مخططه المصرفي بدون فوائد"، كما سمح هذا المخطط بإنشاء" نوافذ إسلامية " في البنوك التقليدية، وهذا هو ما سمح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للأنشطة التقليدية، كما أن العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993م سمح أيضا للبنوك التقليدية أن تنتج المنتجات والخدمات الإسلامية، (Yap Pei Ling, 2009) كما أن معظم البنوك الأجنبية المهتمة عرضت مخططات لذلك، بغية الحصول على نسب في السوق، كما تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي عام 1999م يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

ج. الفترة الثالثة بعد 2000م:

منذ عام 2000م بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا 18 ٪ في المتوسط سنويا من حيث الأصول ولكن هدف الحكومة الماليزية كان هو تحقيق نمو يفوق 20 ٪ وهذا يعتبر جزء من طموح على المدى

المنارة للاستشارات
www.mar

الطويل لتحويل ماليزيا إلى مركز الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية الرائدة. على الرغم من أن القطاع المصرفي الإسلامي بماليزيا تم إنشائه على مدى ثلاثة عقود، إلا أن نسبة انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا حققت 21.3 ٪ سنة 2014.

شكل رقم 04: نسبة انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا خلال سنة 2007 مقارنة بسنة 2014

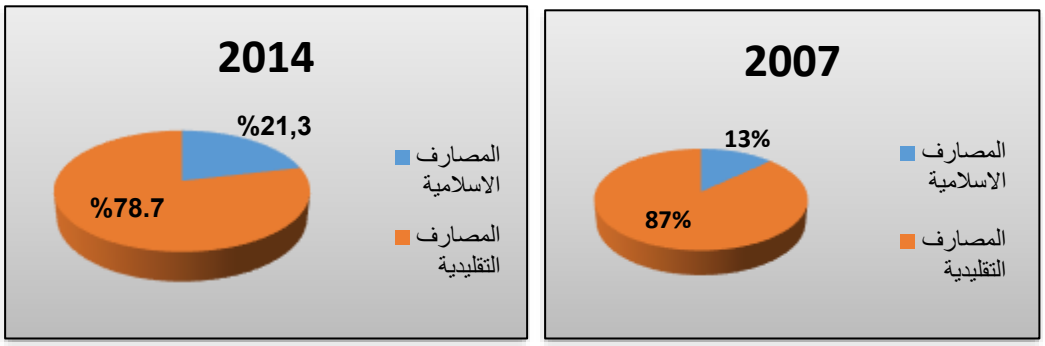

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: اتحاد المصارف العربية، تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، متاح على الموقع الالكتروني www.uabonline.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/09/20.

من خلال الشكل رقم 04 تبين أن نسبة انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا تتزايد باستمرار إذ بعد أن بلغت 13% عام 2007م، ارتفعت عام 2014م وبلغت 21.3% مقارنة بـ78.7% نسبة انتشار الخدمات المصرفية التقليدية، إلا انه هناك إمكانية كبيرة لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن النظرة الإيجابية السائدة هي جذب العملاء خاصة غير المسلمين نحو الصيرفة الإسلامية، في إطار منافسة مع البنوك التقليدية في ظل النظام المصرفي المزدوج من أجل الاستحواذ على أكبر حصة في السوق وتطوير قدراتها التنافسية التي تمكنها من تلبية احتياجات عملائها، وأدت الخدمات المصرفية الإسلامية دورا هاما في الصناعة المالية الشاملة بماليزيا، حيث في عام 2002 أطلقت الحكومة الماليزية أول صكوك إسلامية في العالم والتي استقطبت عديد المستثمرين، وتمكنت الخدمات المصرفية الإسلامية من تحقيق التكامل مع النظام المالي التقليدي في الاقتصاد الماليزي الذي أثبت للعالم نجاحه ونجاعته في تبني نظام مزدوج. (T. I. Seethaletchumy, Hishamuddin, and C. E. Uchenna,2011,pp667-671)

2.3.مكانة التمويل الإسلامي في النظام المالي الكلي:

أعطى مشروع "المصرفية الإسلامية" دفعا قويا للتمويل الإسلامي في ماليزيا، حيث عرفت حركة العمل المصرفي الإسلامي اتجاها تصاعديا، فخلال الفترة 1995م-1999م سجلت الأصول المصرفية الإسلامية نموا سنويا متوسطا قدره 49%، وفي عام 2000م واصل القطاع المصرفي الإسلامي تسجيل نمو قوي للأصول بنسبة 30% ما يقدر بـ47.1 مليار رنجيت ماليزي، هذا النمو في حجم الأصول يعكس المكانة الهامة للتمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي. وتعبر ماليزيا رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار

المنارة للاستشارات
www.mar

الصكوك وهو ما يمثل أكثر من نصف الإصدار العالمي في عام 2015م ، فقد ذكرت وكالة فيتش في تقريرها لعام 2015م أن التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا مع نهاية عام 2015م وصل إلى ما يعادل 27% من قروض نظامها المصرفي بعد أن كان 25% سنة 2014م مما يبين تطور ملحوظ، كما بلغت نسبة نمو التمويل الإسلامي 16.2% في عام 2015م مقارنة بـ 5.2% للنظام المصرفي التقليدي، وكان معدل نمو سنوي بلغ 18.2% منذ عام 2011م، مقارنة بمتوسط نمو بلغ 7.0% بالنسبة للبنوك التقليدية (ساعد، خوني،2017، ص345)، وهذا ما يعكس مكانة وتطور التمويل الإسلامي في النظام المالي الكلي الماليزي إذ يتمتع بميزة تنافسية معترف بها وينمو في ظل بيئة تشغيلية وأنظمة مواتية مع دعم الحكومات المتعاقبة.

3.3.دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ماليزيا:

أ.تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا

من خلال الجدول الموالي يتم متابعة تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا من خلال تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية.

جدول رقم 05: تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية (مليون رنجيت ماليزي)

		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول	البنوك الإسلامية	181360	219848	253516	320519	367686	426430	455411	526347
	النوافذ الإسلامية	6740	8702	8867	8131	8268	7093	7027	9021
	مجموع الأصول	188099	228550	262382	328649	375954	433523	462438	535368
الودائع	البنوك الإسلامية	149932	181877	211837	261542	301537	345889	398041	399321
	النوافذ الإسلامية	4770	6962	5116	4845	4919	3058	2639	3340
	مجموع الودائع	154702	188839	216953	266387	306457	348947	400680	402661
القروض	البنوك الإسلامية	99857	128207	154066	190938	227655	277491	329634	383494
	النوافذ الإسلامية	574	659	508	446	397	428	532	974
	مجموع القروض	100432	128866	154575	191384	228052	277920	330174	384468

Source: Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, Dec 2015. Available on: http://www.bnm.gov.my, 25/10/2017.

وحاليا يتمتع التمويل الإسلامي بميزة تنافسية راسخة ومعترف بها وينمو في ظل محيط يتعزز باستمرار بالبيئة التشغيلية والتنظيم والأنظمة الضريبية المواتية، والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة، فعلى مدى السنوات الماضية وكما هو موضح في الجدول أعلاه تضاعف حجم الأصول في البنوك والنوافذ الإسلامية الماليزية حيث بعد أن كان يقدر بـ 228 مليار رنجيت نهاية 2009 بلغ 535 مليار رنجيت، كما توسع مجموع الودائع من 154 مليار رنجيت ماليزي نهاية 2008 إلى 402 مليار رنجيت ماليزي نهاية 2010، وفي الشكل الموالي نعرض أوجه استخدامات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي.

المنارة للاستشارات
www.mar

شكل رقم 05: توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب الغرض والقطاع ديسمبر 2015

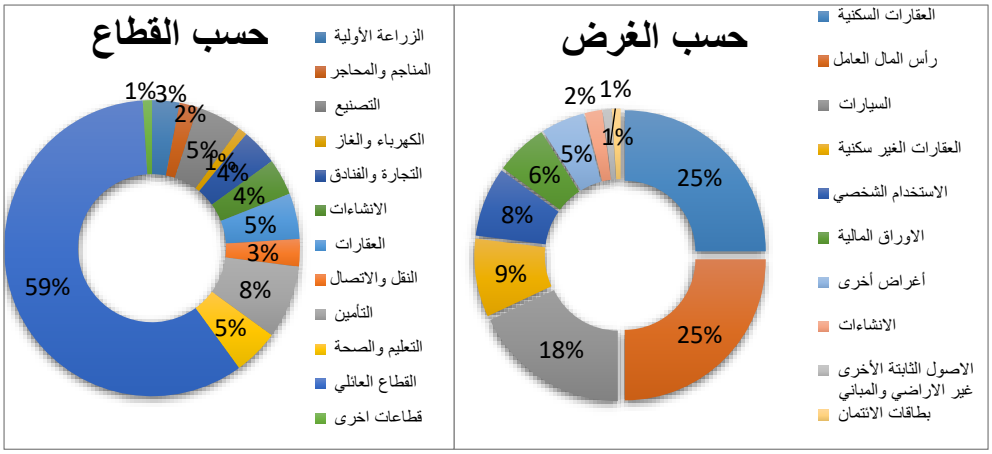

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, Dec 2015. Available on: http://www.bnm.gov.my , 25/10/2017.

يتضح من الشكل أعلاه أن نسب التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية موجهة بصورة أساسية للعقارات السكنية بنسبة 25% وهو ما يساهم في تحقيق أهداف تنموية عدة أهمها تحسين الأوضاع الاجتماعية وتفعيل قطاع العقارات وكذلك لتمويل رأس المال العامل بنسبة 25% مما يوفر السيولة اللازمة لتمويل نشاط المشاريع الاقتصادية، أما الاستثمار في الأوراق المالية فهو بنسبة اقل بما يقدر بـ6%، وتم توجيه 18% من الأموال لشراء مركبات النقل والسيارات بشكل رئيسي، كما تم استثمار 59% من التمويل في القطاع العائلي مما يبين تفضيل العائلات للتمويل الإسلامي وفق المبادئ الدينية أما باقي القطاعات فاستفادت من نسب لا تفوق 10% من مجموع التمويل الإسلامي.

جدول رقم 06: نسبة التمويل الإسلامي في ماليزيا من إجمالي التمويل الإسلامي العالمي (مليار دولار)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	مجموع
التمويل الإسلامي في ماليزيا	55	73	107.4	161.2	197	240	335	1169
إجمالي التمويل الإسلامي في العالم	400	500	639	822	895	1086	1400	5742
النسبة %	13.7	14.6	16.8	19.6	22	23	24	20.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

– سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز، (2015): الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) تجربة ماليزيا–، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 38.

المنارة للاستشارات
www.mar

يلاحظ من خلال الجدول رقم 06 نمو موجودات البنوك الإسلامية في العالم وفي ماليزيا وزيادة حجم التمويل الإسلامي، بحيث وصل مجموع ما تم تمويله من قبل البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في ماليزيا من (2006-2012) 1169 مليار دولار أي بنسبة 20.3% (عبيد محمد، جعاز،2015، ص127) من إجمالي التمويل في العالم.

ب.الصكوك الإسلامية في ماليزيا

بالتزامن مع تأسيس أول بنك إسلامي في ماليزيا (BIMB) تم إدخال عنصر آخر في الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا وهي عملية إصدار الصكوك الإسلامي حيث كانت عبارة عن عملية تجريبية مكملة لتجربة البنك الإسلامي، (عبيد، جعاز،2015، ص130) و الجدول يوضح حجم إصدار الصكوك في العالم وماليزيا.

جدول رقم07: نمو إصدار الصكوك الإسلامية (2010-2016) (بليون دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإصدار العالمي للصكوك	45.1	85.1	131.2	119.7	118.8	63.3	72.7
الإصدار الماليزي للصكوك	32.8	60.9	97.1	82.4	77.9	30.4	29.9

Source:

-Nik Mohamed Din Nik Musa, (2015), Role of Islamic Finance In Infrastructure Financing, Bank Negara Malaysia Kuala Lumpur, p:11.

-Ahmad Naqib. I, (2017), RAM: Malaysia tops 2016 global sukuk market, available at: http://www.theedgemarkets.com/en/node/329326 (accessed 7 January 2017).

إن حجم إصدار الصكوك في العالم ينمو بشكل كبير إذ تلاقي الصكوك الإسلامية رواجا كبيرا في العالم بحيث بلغ حجم الإصدار 64.10 بليون دولار عام 2003 (عبيد محمد، جعاز،2015، ص133) ليصل إلى 131.2 بليون دولار عام 2012، ومن بداية 2013 بدأت الإصدارات في الانخفاض حيث وصلت سنة 2015 إلى 63.3 بليون دولار، وكما يوضح الجدول رقم 07 تميزت سوق الصكوك الإسلامية الماليزية بنشاطها الملحوظ وذلك من خلال إصداراتها المتنوعة للصكوك إذ ارتفع حجم الإصدار الماليزي إلى 82.4 بليون دولار سنة 2013، ثم بدأ بالتناقص والانخفض إلى 29.9 بليون دولار سنة 2016. بدءا من سنة 2015 شهد حجم إصدار الصكوك انخفاضا بقرار من البنك المركزي الماليزي "بنك نيجارا" لتخفيض إصدار الصكوك والتحول إلى أدوات أخرى لإدارة السيولة،(Standard & Poor's, 2015,p2) والجدول الموالي يعرض عدد الصكوك المصدرة عالميا وفي ماليزيا.

المنارة للاستشارات
www.mar

جدول رقم 08: عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا مقارنة بالعالم خلال الفترة (2010–2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الصكوك المصدرة عالميا	431	546	763	831	798
عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا	308	413	573	641	521

Source: CIMB Islamic (2016), Malaysia Islamic Finance Report 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, p 321.

واصلت ماليزيا السيطرة على سوق الصكوك العالمية، حيث بلغت نسبة إصدار الصكوك 5.70%من القيمة الإجمالية للصكوك في الربع الأول من 2014 (DG trésor,2014,p2)، فماليزيا تعتبر بمثابة المركز العالمي من حيث إصدارات الصكوك الجديدة وكذلك الصكوك القائمة، وتحافظ سوق الصكوك الماليزية على صدارتها باعتبارها أكبر موطن لإصدارات الصكوك منذ الانطلاق الرسمي لإصدارات الصكوك في بداية 2001 إلى غاية الوقت الراهن إذ بلغت سنة 2013 عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا 641 صك من 831 صك مصدر عالميا. ولقد مولت هذه الإصدارات مشاريع تنموية مهمة في ماليزيا من بينها بنى تحتية في مجالات الطاقة والنقل والاستثمار والصناعة والزراعة، وهذا موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 09: حصص القطاعات المختلفة من حجم التمويل بالصكوك في ماليزيا في الفترة من (2000–2012) (%)

الاستثمار	النقل والمواصلات	الكهرباء	الإنشاء	الصناعة	الأبنية الحكومية والخدمات	تجارة الجملة والتجزئة	الزراعة والتعدين
33.2	18.2	16	13	7.8	6.6	2.7	1.7

المصدر: سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز، (2015): الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) –تجربة ماليزيا–، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 38، ص 139.

يتضح من الجدول أن قطاع الاستثمار احتل المرتبة الأولى وبنسبة 33.2% ثم قطاع النقل والمواصلات وبنسبة 18.2% وجاء في المرتبة الثالثة قطاع الكهرباء وبنسبة 16% أما المرتبة الرابعة فكانت من حصة قطاع الإنشاء والبناء بنسبة 13%، أما المرتبة الرابعة فكانت من حصة الصناعة وبنسبة 7.8%، يستنتج من ذلك أن التمويل الإسلامي من خلال الصكوك كان كبيرا للبنى التحتية والاستثمار وتجارة الجملة والتجزئة، والمشاريع الزراعية، فلا شك أن المساهمة في تطوير إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية له دور كبير في تسريع عملية التنمية خصوصا في بلد يسعى أن يكون صناعيا بالكامل سنة 2020.

وبذلك يتضح الدور الذي يقوم به التمويل الإسلامي في عملية التنمية الماليزية، فأولا استطاعت البنوك الإسلامية أن تسهم بشكل كبير في ارتفاع المستوى المعيشي لأكثر من نصف الشعب الماليزي إذ زادت ملكية المسلمين للشركات والثروة إلى أن وصلت 25% بعد أن كانت لا تتجاوز 2.2%، (عبيد محمد، جعاز،2015،

المنارة للاستشارات
www.mar

ص132) وتحولهم من مجتمع فقير لا يحسن سوى الزراعة البدائية ويعاني من البطالة إلى مجتمع متطور يساهم بفاعلية في جميع نواحي الاقتصاد.

4.تجربة باكستان في التمويل الإسلامي

انتهجت باكستان سياسة وطنية منذ الثمانينات تهدف إلى دعم وتشجيع صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية لتلعب دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ويعتبر الدعم القادم من البنك المركزي في البلاد أحد العوامل الرئيسية للنمو السريع لصناعة الخدمات المصرفية الإسلامية الموجهة لتمويل القطاعات الاقتصادية العاملة في البلاد.

1.4. نشأة النظام المصرفي الإسلامي في باكستان:

كانت الصيرفة الإسلامية في باكستان عملية تدريجية بدأت في 1979، وكان التنفيذ نتيجة لعدة سنوات دراسة وإنشاء مجلس الفكر الإسلامي من قبل حكومة باكستان لبدء عملية تنفيذ الصيرفة الإسلامية وتم إنشاء ثلاث مؤسسات ائتمانية: صندوق الاستثمار المشترك لباكستان، صندوق الاستثمار الوطني، مؤسسة بناء المساكن. (Muhammad Ashraf, 2013,PP3-4)

تم تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في باكستان عام 1980 عندما قام بنك الدولة الباكستاني بإجراء تغييرات في قواعد ولوائح المرسوم المصرفي حيث بذلت الكثير من الجهود لتنفيذ الخدمات المصرفية بدون فوائد في البلاد، واعتبرت ثالث دولة في العالم تحاول تنفيذ الخدمات المصرفية بدون فوائد.

عام 1981، فتحت جميع البنوك التجارية في باكستان حسابات بشكل منفصل وفتح مصرف أجنبي (بنك عمان) هذا النظام بدأ تشغيله على أساس تقاسم الأرباح والخسائر.

في عام 1985، تم تحويل النظام المصرفي والمالي بأسره على أساس عائد نادر ثابت إلى تمويل إسلامي لم يتغير معدل عائده ولكنه يمكن أن يختلف، ولكن الودائع بالعملات الأجنبية تبقى كما هي.

وبمرور الوقت دخلت العديد من البنوك الإسلامية نذكرها: بنك ميزان الباكستاني، بنك داوود، بنك دبي الإسلامي، بنك الإمارات العالمي لباكستان.

وفي الوقت الحاضر، أصدرت حكومة باكستان تراخيص لـ 6 بنوك إسلامية و13 بنك تقليدي للسماح بفتح فروعها المصرفية الإسلامية في جميع أنحاء باكستان.

2.4. تطور التمويل الإسلامي في باكستان:

تطورت الصناعة المصرفية الإسلامية في باكستان من عام 2003 إلى الوقت الحالي من حيث زيادة الفروع، والمنظمات، ومجموع التمويل، وإجمالي الودائع، وإجمالي الأصول، ويتضح ذلك من خلال الجداول التالية:

المنارة للاستشارات
www.mar

جدول رقم 10: قائمة البنوك الإسلامية وفروعها في باكستان

البنوك الإسلامية		الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية		الفروع الفرعية لـ IBIs	
اسم البنك	الفروع	اسم البنك	الفروع	اسم البنك	الفروع
Meezan Bank Ltd	232	Bank Alfalah Ltd	81	Bank Islami Pakistan Ltd	33
Al Baraka Islamic Bank	87	Faysal Bank Ltd	38	Dawood Islamic	09
Bank Islami Pakistan	70	Askari Bank Ltd	28		
Dubai Islamic Bank	67	Habib Bank Ltd	23	Others Banks	08
Dawood Islamic Bank Ltd	43	Bank of Khyber	22	مجموع الفروع	48
مجموع الفروع	498	أخرى	65		
		مجموع الفروع	254		

البنوك الإسلامية		الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية		الفروع الفرعية لـ IBIs	
النسبة		النسبة		النسبة	
%63		%33		%7	

Source: Khakan Najaf and Rabia Najaf, (2016): Growth of Islamic banking in Pakistan, Arabian Journal of Business and Management Review, p04.

❖ **إجمالي الأصول والودائع في البنوك الإسلامية الباكستانية:**

يعرض الجدول الموالي تطور إجمالي الأصول والودائع في البنوك الإسلامية بباكستان من 2010 إلى غاية 2015.

جدول رقم 11: إجمالي الأصول والودائع في البنوك الإسلامية بباكستان

(مليار روبية)

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أصول البنوك الإسلامية	477.0	641.0	837.0	1,014.0	1,259.0	1,610
ودائع البنوك الإسلامية	390.1	521.0	706	868.0	1,070.0	1,375
الحصة من موجودات البنوك(%)	6.7	7.8	8.6	9.6	10.4	11.4
حصة البنوك الإسلامية من الودائع(%)	7.2	8.4	9.7	10.4	11.6	13.2

Source: State Bank of Pakistan available at: http://www.sbp.org.pk accessed 10/10/2017.

المنارة للاستشارات
www.mar

من خلال الجدول رقم 11 يلاحظ أن صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية في باكستان سجلت نموا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية حيث ساهمت كل من الأصول والودائع في النمو، وخلال عام 2015 بلغت قيمة الأصول 1,610 مليار روبية مقارنة بعام 2014 والتي بلغت 1,259 مليار روبية، ومن ثم سجلت نموا بنسبة 27.28 %. في حين بلغت ودائع البنك 1,375 مليار روبية عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014 والتي بلغت 1,070 مليار روبية حيث سجلت نموا بنسبة 28.5%.

❖ **صيغ التمويل الإسلامي في باكستان:**

يعتمد في باكستان على العديد من صيغ التمويل الإسلامي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 12: طرق التمويل عن طريق البنوك الإسلامية بباكستان

طريقة التمويل/الفترة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مرابحة	44.9	43.8	39.7	40.6	30.1	24.5
اجارة	12.7	10.4	9.2	7.7	7.7	6.6
مشاركة	2.9	2.4	0.8	6.7	11.0	14.0
مضاربة	0.2	0.1	0.2	0.2	0.1	0.0
المشاركة المتناقصة	29.5	32	35.7	30.8	32.6	31.7
سلم	1.4	2.4	3	4	4.5	5.3
استصناع	5.8	4.4	7.2	5.6	8.3	8.6
أخرى	2.6	4.4	4.3	4.4	5.6	9.2

Source: State Bank of Pakistan available at: http://www.sbp.org.pk accessed 10/10/2017.

من خلال بيانات الجدول يتضح أن كل من المشاركة والمشاركة المتناقصة والسلم والاستصناع في تطورات ايجابية ليبلغوا عام 2015 على التوالي 14%، 31.4%، 5.3%، 8.6% من إجمالي التمويل الإسلامي في باكستان، أما بالنسبة للمضاربة والإجارة والمرابحة فهي شاهدت انخفاض مقارنة بين عام 2010 وعام 2015. لكن المرابحة حققت أكبر نسبة من إجمالي التمويل عام 2010 بنسبة 44.9% مقارنة بباقي الصيغ التمويلية.

❖ **تمويل القطاع الزراعي:**

شُكِّلت لجنة تتألف من خبراء من البنوك المشتركة تعمل على تطوير المنتجات التي يمكن أن تقدمها البنوك التي تقوم بالائتمان الزراعي، وفي نفس الوقت أَصدرت الهيئة إرشادات توجيهية خاصة بهذا القطاع مع الأخذ بعين الاعتبار المستخدمين النهائيين للحصول على التمويل من خلال المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والجدول التالي يوضح نمو القطاع الزراعي الذي تم تمويله عن طريق المنتجات الإسلامية:

المنارة للاستشارات
www.mar

جدول رقم 13: نمو مردود القطاع الزراعي ونسبة تمويله من قبل البنوك الإسلامية

	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة نمو مردود القطاع الزراعي (مليار روبية)	370	1400	4100	12000	21000
نسبة التمويل المصرفي الإسلامي (%)	0.2	0.5	1	2	3

Source: Agha Zohaib Khan, (2009): Growth of Islamic banking in Pakistan, Faculty of management and social sciences, p32.

يتضح من خلال بيانات الجدول أن مردود القطاع الزراعي حقق تطورات ايجابية حيث بلغ 370 مليار روبية عام 2008 ليصل إلى 21000 مليار روبية عام 2012، وهذا الارتفاع يتناسب مع نسبة تمويل هذا القطاع من طرف البنوك الإسلامية والذي بلغ 0.2% من إجمالي التمويل الإسلامي عام 2008 ليصل إلى 3% في 2012. وهذا يدل على أن للتمويل المصرفي الإسلامي الباكستاني دور فعال في تطوير القطاع الزراعي الذي بدوره يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، من خلال توفير المنتجات الزراعية المحلية التي تؤدي إلى زيادة عرض السلع وتحقيق الاكتفاء الذاتي هذا من جهة، ومن جهة أخرى التشجيع على تنمية هذا القطاع من خلال تمويل صغار المزارعين.

3.4.دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية في باكستان:

حسب معطيات الجدول رقم 14 يتبين أن باكستان حققت تنمية اقتصادية، وذلك يتضح من خلال مؤشرات أدائها التنموي من عام 2008 إلى 2015. ويلاحظ أن معدلات نمو الناتج المحلي سجلت تطور ايجابي حيث بلغت عام 2008 نسبة 1.83% لتصل عام 2015 إلى 4.71% إلا عام 2009 فهي انخفضت إلى غاية 1.70-% وذلك نتيجة لأزمة 2008، أما بالنسبة لمستوى التضخم فهو عرف انخفاض مستمر ليبلغ أدناه عام 2015 بنسبة 2.5%، أما مؤشر الفقر فقد بلغ أقصاه عام 2008 بنسبة 36.8% من عدد السكان ليختفي عام 2015، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 14: مؤشرات الأداء التنموي في باكستان (2008-2015)

المؤشرات/الفترة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.83	-1.70	1.61	2.75	3.51	4.40	4.67	4.71
مستوى التضخم (%)	20.8	13.6	13.9	11.9	9.7	7.7	7.2	2.5
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	1,042.8	1,009.8	1,043.3	1,229.8	1,264.9	1,276.1	1,320.6	1,434.7
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (%) من السكان	–	–	36.8	36.3	–	29.5	–	–

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2017/04/19، متاح على الموقع الالكتروني:
http://data.worldbank.org/indicator

المنارة للاستشارات
www.mar

كل هذا يدل على أن باكستان في هذه الفترة حققت تنمية اقتصادية معتبرة، ولا شك أن للتمويل الإسلامي دور في ذلك من خلال مساهمته في عملية تمويل البنى التحتية بواسطة المنتجات الخالية من الفوائد والمبنية على اقتسام الربح والخسارة، وعلى سبيل المثال: استخدام صيغة السلم في تمويل القطاع الزراعي بتوفير المبيدات والأسمدة وغيرها من وسائل الإنتاج، هذا أدى إلى زيادة غلة الأراضي والمزارع يعني زيادة العرض حيث وصلت المواد الغذائية في باكستان إلى ذروتها، وهذا ساهم في الحد من التضخم. يعني أن صيغة السلم لها دور في تخفيض التضخم في باكستان.

5. الدروس المستفادة من تجربتي ماليزيا وباكستان

ونظرا للدور والأهمية الكبيرة للتمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فإنه يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها، وذلك من خلال عدة متطلبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ سن قوانين خاصة بالبنوك والتمويل الإسلامي:

أي أن تكون أعمال البنوك الإسلامية تضبطها قوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يكون قانون خاص فيه كل ما يتعلق بالعمل الاسلامي من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية

كما أن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد خاصة الاقتصاد الجزائري، ولتحقيق ذلك يتطلب إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:

- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بإعداد قانون للبنوك الإسلامية.
- دراسة القوانين المنظمة لعمل البنوك الإسلامية في تجربتي ماليزيا وباكستان.
- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية لهذا الأمر لإنجاحه، مثل البنك المركزي، ووزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، وأيضا البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون.

❖ تنظيم العلاقة مع البنك المركزي:

إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم مع طبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة من خلال سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.mar

❖ **تدريب وتثقيف العاملين في مجال التمويل الإسلامي:**

يسهم وعي العاملين بصيغ التمويل الإسلامي ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية في معالجة الخلل الذي يصيب كثيرا من البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علميا وعمليا للعمل بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ويتم ذلك من خلال:

– قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (جدة)، ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية (القاهرة).

–ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بماليزيا الذي يضع قواعد الحيطة والحذر المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة، وتراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى.

– خلق بيئة تنافسية ما بين البنوك الإسلامية هذا من شأنه المساهمة في طرح منتجات مصرفية جديدة ومتطورة في سوق تتميز بالتكنولوجيا.

الخاتمة:

يعد التمويل الإسلامي بديل يدعم البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل تقليدي بغرض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إذ من شأنه المساهمة في تنويع المصادر التمويلية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما له القدرة على التأثير في العديد من المؤشرات الاقتصادية.

ولقد سمح النهج الذي تتبعه ماليزيا في إطار سعيها لضمان سلامة الأطر القانونية والتنظيمية والاحترازية جنبا إلى جنب مع خلق بنية تحتية مواتية تمكنها من تشجيع وتحفيز إصدار وإدراج وتداول الأدوات الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من أن تصبح ماليزيا بمثابة إحدى البلدان الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي.

إذ يمكن استخلاص أن التجربة الماليزية حققت نجاحات باهرة من خلال سياستها الرشيدة ونظرتها المستقبلية والتي مست الجوانب الإشرافية والرقابية من خلال تطوير مجالين أساسيين، حيث يتعلق الأول بالإطار القانوني اللازم لنجاح التمويل الإسلامي، فقد قامت بإصدار مجموعة من القوانين والتعليمات المنظمة لعملها والتي تتميز في مجملها

المنارة للاستشارات
www.mar

باستقلاليتها عن قوانين المصارف التقليدية، في حين يتعلق الأمر الثاني في إنشاء البنية التحتية للمصرفية الإسلامية وأهمها المؤسسات التعليمية الداعمة ومكاتب الوساطة ومؤسسات التحكيم والتدريب على الخصوصية المالية الإسلامية وهذا ما كان له دور فعال بأن تكون رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية وإدارة مخاطرها، وهو الأمر الذي جعلها تساهم بقسط كبير في تطوير الصناعة المالية الإسلامية.

كما نجد أن التمويل الإسلامي حقق مساهمات معتبرة في باكستان من خلال تمويل مشاريع تنموية مهمة، حيث وجهت البنوك الإسلامية في باكستان اهتماماتها للقطاع الزراعي بنسبة كبيرة، إذا يمكن القول أنها حققت انجازات وأهداف تنموية هامة.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها كما يلي:

- تطبيق ماليزيا للشريعة الإسلامية في القطاع المصرفي لم يكن أبدا عائقا أمام تقدمها أو زيادة في المخاطر في معاملاتها بل بنجاعة سياساتها التنظيمية والتشريعية المتكاملة وحسن إدارة المخاطر التي تعترضها أصبحت مركزا إسلاميا عالميا ونموذج يقتدى به.
- نجاح التجربة الماليزية عائد إلى تركيزها بالأساس على تطوير الإطار القانوني اللازم لنجاح التمويل الإسلامي وكذلك إنشاء البنية التحتية للصيرفة الإسلامية.
- تعد تجربة باكستان من التجارب الناجحة في التوجه الإسلامي إذ توفر البنوك والمؤسسات الإسلامية عدة صيغ تمويلية تعمل على زيادة فعالية نشاطها.
- التجارب الناجحة قيد الدراسة أرسلت رسالة واضحة تدعو فيها كل الدول الإسلامية أو غير الإسلامية بضرورة تبني نظام بديل مواز للنظام التقليدي مما يتيح هامشا كبيرا من الحرية للمستثمرين وكذا العملاء في اختيار العمل بالصيغة المناسبة وبأقل المخاطر.

اقتراحات:

- الاقتداء بالتجارب الناجحة فيما يخص الإطار التنظيمي والقانوني لبناء نظام مصرفي إسلامي قوي؛
- إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن من خلالها المصارف الإسلامية تسويق منتجاتها، وتأمين السيولة اللازمة لها.
- ضرورة تطوير الصكوك الإسلامية بالجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- العمل على تطوير البنية التحتية بكل مكوناتها خاصة تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال لتسهيل العمل بدقة أفضل وتوفير الوقت والجهد.
- إدخال الدراسات الاقتصادية الإسلامية في الجامعات وفي المجال المالي والمصرفي وتفعيل دور البحوث الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.mar

قائمة المراجع:

- الطيبي رئيسة خليل حسن عبد الواحد، (1992): دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة البنجاب، باكستان.
- اتحاد المصارف العربية، تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، متاح على الموقع الالكتروني www.uabonline.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/09/20.
- ارنست ويونغ، (2016): تقرير القدرة التنافسية للمصارف العالمية الإسلامية، المتاح على الموقع الالكتروني http://www.ey.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/10/10.
- براساد أنانثاكريشنان، (2015): تطلعات عالمية: التمويل الإسلامي يتجاوز حدوده الجغرافية التقليدية ويتفرع بالصكوك ومنتجات مالية أخرى، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2015.
- بنك نيجارا ماليزيا، تقرير التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة، 15 جانفي 2016، متاح على الموقع الالكتروني www.mifc.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/10/25.
- ساعد إبتسام، (2017/2016): دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي، التجربة الماليزية نموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- ساعد ابتسام، خوني رابح، (2017): تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا: تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30.
- عبيد محمد سامي، جعاز عدنان هادي، (2015): الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) -تجربة ماليزية- مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 38.
- Bank Negara Malaysia, List of Financial Institutions: Islamic Banks, (2013), Available: (Browsing date: July ,2016) http://www.bnm.gov.my.
- DG trésor, Février (2014):Ambassade de France en Malaisie, la Malaisie Hub Mondial de la Finance islamique.
- Muhammad Ashraf, (2013): Development and growth of Islamic banking in Pakistan, African Journals of Business Management, Vol 7, No 32.
- Standard & Poor's, (2015): Global sukuk issuance stalls in 2015 As Major issuer exits the Market, P2 available at: www.standardandpoors.com/ratingsdirect accessed 10/10/2017.
- Sudin Haron (1999), Islamic banking Rules and Regulations, Pelanduk Publication. Kuala Lumpur.
- T. I. Seethaletchumy, Hishamuddin, and C. E. Uchenna, (2011), Customer awareness and current usage of Islamic retail banking products and services in Malaysia, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, vol. 5, no. 10.
- Yap Pei Ling, (2009): Malaysia's approach towards Islamic banking is unique whereby a dual banking system was introduced where Islamic and conventional banks operate side by side.

المنارة للاستشارات
www.mar